قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الإسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https: //djisrs.dws.gov.iq

مسالك إعلال المتن عند الإمام مسلم دراسة تطبيقية لنماذج مختارة من كتاب (التمييز)

Methodologies for Identifying Textual Defects (*'Ilal al-Matn*) According to Imam *Muslim: An Applied Study of Selected Examples from the Book *al-Tamyīz

د. منير هاشم مخلف*

Keywords

The Science of Hidden Defects (*'Ilal*), *Kitāb al-Tamyīz*, Imam Muslim, *Matn* (text) criticism, Orientalist allegations.

Abstract

The purified Prophetic Sunnah stands as the second source of Islamic legislation. God appointed eminent critics to safeguard the faith through rigorous methodological principles, embodied in the science of *'ilal al-hadith* (the study of subtle defects in hadith). The book *Al-Tamyiz* by Imam Muslim ibn al-Hajjaj stands out as a cornerstone among early applied treatises that established the principles of practical criticism and the meticulous scrutiny of narrations.

The research addresses the task of refuting a long-standing Orientalist claim—advanced by scholars such as Goldziher, Schacht, and Caetani—which alleges that the methodology of Hadith scholars lacked substantive criticism of the text (*matn*) and was confined merely to the formal aspects of the chain of transmission (*isnad*). To achieve this objective, the study employs an inductive-analytical approach, selecting case studies from the book *al-Tamyiz*—specifically those instances where the critique (*i'lal*) focused on the text itself—and analyzing them in light of the established methodologies of the great masters of Hadith criticism.

The significance of this research lies in highlighting the meticulous attention scholars of Hadith devoted to the criticism of the *matn* (text) of the Hadith. It demonstrates how they utilized criteria such as verbal inconsistency, semantic irregularity, additions, and interpolations —among others—as definitive grounds for identifying defects in narrations. The study reaches key conclusions, most notably: establishing that the critical analysis of the Hadith text—in all its aspects, whether verbal or semantic—was an authentic practice among Hadith scholars centuries before the emergence of modern objections; and providing decisive empirical evidence that refutes contemporary challenges regarding the recording and critical evaluation of the Sunnah.

معلومات المقال

تاريخ المقال:
القبول: ١٤/٧/٢٠٢٦م
الكلمات المفتاحية:
علم العلل، كتاب التمييز، الإمام مسلم، نقد المتن، الشبهات الاستشراقية.

ملخص

تعد السنة النبوية المطهرة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وقد قيّض الله لها جهابذة من النقاد حفظوا بها الدين عبر قواعد منهجية صارمة تمثلت في علم عِلل الحديث. ويبرز كتاب "التمييز" للإمام مسلم بن الحجاج كحجر زاوية في المصنفات التطبيقية المبكرة التي أودعت قواعد النقد العملي وسبر المرويات.

وتتجلى مشكلة البحث في دحض دعوى استشراقية قديمة (تتابع عليها جولد تسيهر، وشاخت، وكايتاني وغيرهم) تزعم خلو منهج المحدثين من نقد المتون واقتصارهم على الشكليات الإسنادية. ولتحقيق هذا الهدف، سلك البحث المنهج الاستقرائي التحليلي عبر اختيار نماذج تطبيقية من كتاب "التمييز" دار الإعلال فيها على "المتن" تحديداً، وتصنيفها وتحليلها وفق مسالك أئمة النقد.

وتكمن أهمية البحث في إبراز العناية الفائقة التي أولاها المحدثون لنقد متن الحديث، وجعلهم من اضطراب اللفظ، ونكارة المعنى، والزيادة والإدراج، وغيرها مسالك قاطعة في إعلال الروايات. وقد خلص البحث إلى نتائج رئيسة، أبرزها: إثبات أصالة نقد المتن عند المحدثين بكافة وجوهه (اللفظية والمعنوية) قبل إثارة هذه الشبهات بقرون، وتقديم دليل تطبيقي حاسم يبطل الطعونات المعاصرة حول تدوين السنة ونقدها.

* **Dr. Munir Hashim Mukhlif**
muneertaee@gmail.com

١. المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن السنة النبوية[١] المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وقد قيّض الله سبحانه وتعالى لها جهابذةً من النقاد، حفظوا بها الدين، ونفوا عن الرواية تحريف الغالين وانتحال المبطِلين. ولم يكن النقد عند هؤلاء الأئمة نقداً عفوياً، بل قام على قواعد منهجية صارمة وضوابط علمية دقيقة تمثلت في علم عِلل الحديث[٢]، وهو ذروة السنام في العلوم الحديثية.

ويُعد كتاب "التمييز" للإمام مسلم بن الحجاج[٣] حجر زاوية في المصنفات التطبيقية المبكرة في هذا الفن، إذ أودع فيه الإمام قواعد النقد العملي، وبيّن من خلاله كيفية سبر[٤] المرويات والكشف عن أوهام الرواة وغلطهم.

إن سبب اختيار الموضوع ومشكلته تتجسد في دعوى استشراقية قديمة تتابع عليها المستشرقون بمختلف مشاربهم، مفادها: أن المحدثين لم يمتلكوا منهجاً علمياً لنقد متون الأحاديث[٥]، بل انصب اهتمامهم على الشكليات والظواهر الإسنادية[٦] الخارجية. ويتمثل مستند هذه الشبهة في تصريحات موثقة للعديد من المستشرقين، منهم: جولد تسيهر الذي قال: "نقد الأحاديث عند المسلمين قد غلب عليه الجانب الشكلي منذ البداية فالقوالب الجاهزة هي التي يحكم بواسطتها على الحديث بالصحة أو بغيرها، وهكذا لا يخضع للنقد إلا الشكل الخارجي للحديث، ذلك أن صحة المضمون مرتبطة أوثق الارتباط بنقد سلسلة الإسناد، فإذا استقام سند حديث لقوالب النقد الخارجي فإن المتن يصحح حتى ولو كان معناه غير واقعي أو احتوى على متناقضات داخلية أو خارجية، فيكفي لهذا الإسناد أن يكون متصل الحلقات وأن يكون رواته ثقات[٧] اتصل الواحد منهم بشيخه حتى يقبل متن مرْويّه، فلا يمكن لأحد أن يقول بعد ذلك إني أجد في المتن غموضًا منطقيًا أو أخطاء تاريخية لذلك فإني أشك في قيمة سنده"[٨].

وقال شاخت: "إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطي، ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث، وكانت الأسانيد لا تجد أدنى اعتناء، وأي حزب

---

١) السنة في اصطلاح المحدثين: هي ما أضيف الى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. ينظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: ٢٢/١ .

٢) العلة في اصطلاح علماء الحديث: هي سبب غامض خفي يقدح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منها، ولا تقع الا في أحاديث الثقات الذين يصحح حديثهم، وهو من العلوم بمكان لدوره في كشف أوهام الثقات وتمييز المقبول من المردود. ينظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٢٩٤/١.

٣) قال ابن حجر: "مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه، مات سنة إحدى وستين وله سبع وخمسون سنة". تقريب التهذيب (ص: ٥٢٩).

٤)) السبر هو الاعتبار وهو: "النّظر فِي طرق الحَدِيث ليلحق بنوعه". رسوم التحديث في علوم الحديث: ص٨٤. وينظر النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٤٨٧/١.

٥) المتن: "هو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني". تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٨).

٦) الإسناد: هو "حكاية طريق المتن". شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ١٥٩).

٧) الثقة: هو الراوي المتصف بالعدالة والضبط. ينظر الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٦٧).

٨) الاستشراق وموقفه من السنة النبوية: ص ٦١. وينظر شبهات □ستد□ق□ حول السنة النبوية والرد عليها، الدكتورة نورة بنت عبد الله الشهري، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد: ٣٤ .

يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد"[١].

ويقول المستشرق الإيطالي "كايتاني" : "كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه"[٢].

وتكمن أهمية البحث في الوقوف على المنهج التطبيقي الأصيل عند إمام من أئمة النقد، وهو الإمام مسلم؛ لإبراز حجم العناية الفائقة التي أولاها المحدثون لمتن الحديث النبوي، وكيف جعلوا من اضطراب اللفظ، ونكارة المعنى، والزيادة والإدراج، وغيرها مسالك قاطعة في إعلال الروايات وردّها، وتنقيح السنة مما قد يعلق بها، الأمر الذي يمنح البحث أهمية في رد الشبهات المعاصرة حول تدوين السنة ونقدها.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال اختيار نماذج تطبيقية أوردها الإمام مسلم في كتاب "التمييز" والتي دار الإعلال فيها على المتن، ومن ثمّ تصنيفها وتحليلها وفق مسالك نقدية مقررة عند أئمة النقد.

ولتحقيق غرض الاختصار والتركيز في البحث، وتجنب الحشو الإنشائي في المتن، لم أفرز مبحثًا أو تمهيدًا للتعريف باصطلاحات الفن وضوابط الإعلال وغيرها مما قد يُحتاج إليه في البحث (كالعلة، والسبر، والاعتبار)؛ وعمدت إلى الاكتفاء بذكرها في الحواشي السفلية عند ورودها لأول مرة، ليتفرغ متن البحث كاملاً للدراسة والتحليل والنقد.

وقد ظهر لي بالتتبع أن الكتاب تناولته أبحاث ومقالات عدة، منها: مقالة بعنوان (قواعدُ نقدية من كتاب «التَمْيِّيز» للإمام مسلم بن الحجَّاج). للدكتور نبيل بن أحمد بَلْهِي نشره موقع السنة والتراث النبوي على الشبكة العنكبوتية، وهو مقال تأصيلي تضمن سبع قواعد في إعلال الحديث مستنبطة من الكتاب وليس فيه تطبيق.

ومنها بحث بعنوان: (الروايات التي أعلها الإمام مسلم في التمييز وكيفية ذكرها في المسند الصحيح، دراسة تحليلية مقارنة)[٣]. وبحث آخر بعنوان: (منهج النقد الحديثي عند الإمام مسلم رحمه الله في كتاب التمييز)[٤]. وبحث ثالث بعنوان: (مبادئ علم العلل من خلال مقدّمة كتاب "التمييز" للإمام مسلم رحمه الله)[٥]. ورغم تقارب عناوين بعضها من عنوان بحثنا هذا فليس منها شئ فيما نحن فيه.

أما خطة البحث فقد جعلتها على مقدمة ومطلبين وخاتمة.

ذكرت في المقدمة أهمية الموضوع، وسبب اختياره ومشكلته وأهدافه، ومنهج البحث وخطته.

وفي المطلب الأول تناولت مسلك إعلال المتن بالقرائن الداخلية عند الإمام مسلم، وأعني بالقرائن الداخلية اكتشاف العلة في المتن كالشذوذ والنكارة والوهم والمخالفة وغيرها بسبر الأسانيد ومقارنتها.

وفي المطلب الثاني تحدثت عن مسلك إعلال المتن بالقرائن الخارجية عند الإمام مسلم رحمه الله، وأعني بالقرائن الخارجية طرق اكتشاف العلة في المتن والتي لا ترجع الى

---

١) المصدر نفسه.

٢) المصدر نفسه.

٣) نشرته مجلة كلية الشريعة بالجامعة الأردنية، للباحثين راما نبيل، وعبد ربه سلمان، المجلد ٢٨، العدد ٣، الصادر عام ٢٠٢٠، ويقع في الصفحات من ٢٩٧ إلى ٣١٣.

٤) للباحثين مشاعل بنت وليد الجلال، وسليمان بن عبد الله القصير. مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الانسانية والتطبيقية، العدد: ٤٩ ، ٢٠٢٥، اليمن.

٥) فاطمة عواطي، جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية، المجلد ١٩، العدد ١، سنة ٢٠٢٢.

جمع الأسانيد ومقارنتها، وإنما اعلال الحديث بقرائن خارجة عن كل ذلك، كالإعلال بالاستحالة العقلية، ومخالفة الرواية لمذهب الراوي، وتفرد الراوي برواية ما يصوب مذهبه العقدي، ومخالفة وقائع التاريخ، وغيرها. وهذه هي مقصود البحث الأكبر لأن المستشرقين ركزوا في طعنهم على هذه القرينة ورموا نقاد الحديث بإهمالها.

ومما يجدر بي الإشارة اليه، أني قد أجد في الحديث الواحد علتين اثنتين، أحداهما هي مقصدي من اختياره للدراسة والثانية مضت دراستها في حديث سابق، فأكتفي بذكر العلة الأولى في العنوان وأغفل الثانية لأنها ليست مقصودة بالبحث، وإن كنت أذكرها في مسلك إعلال الحديث.

وفي الخاتمة ذكرت نتائج البحث وفيها رد لشبهات المستشرقين بعلم وحلم وموضوعية، وذكرت في التوصيات اهمية إيلاء هذا الجانب المعرفي حظوته واهتمامه من مؤسساتنا العلمية والدعوية لأنه في حقيقته رد للغزو الفكري لعالمنا الإسلامي، وإبراز الوجه الناصع لديننا الحنيف وأئمتنا العظام الذين يراد تشويه صورتهم في المعمورة للصد عن سبيل الله، وأسأل الله أن يكتب لعملي هذا التوفيق والقبول أنه ولي ذلك.

٢.المطلب الأول: مسالك إعلال المتن بالقرائن الداخلية عند الإمام مسلم

المسلك الأول: إعلال المتن بقرينة مخالفة الروايات المستفيضة

الرواية المعلة: إخفاء الصوت بالتأمين في الصلوات الجهرية

قال الإمام مسلم "رحمه الله": (حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر، قالا: حدثنا شعبة، عن سلمة بن كُهيل، قال: سمعت حُجرا أبا العَنبَس، يقول: حدثني علقمة بن وائل، عن وائل، عن النبي ﷺ..)[١]. ولم يذكر المتن.

مسلك الإعلال:

أعلَّ مسلم رواية شعبة – وهو الإمام الناقد–[٢] بمخالفتها للروايات المستفيضة، فقال: " أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال: وأخفى صوته..قد تواترت[٣] الروايات كلها أن النبي ﷺ جهر بآمين وقد روي عن وائل ما يدل على ذلك"[٤]. ثم أخرج مسلم روايات بعضها عن سلمة، وبعضها عن وائل ﷺ بالجهر بالتأمين.

وحقيقة صنيع الإمام مسلم رحمه الله أنه لم يجزم بإعلال الرواية بمجرد مخالفتها للروايات المستفيضة ابتداء، فهذا تعجل ليس من منهج المحدثين، بل هم يذهبون الى أمكانية الجمع بينها أولا إذ هي رواية إمام ثقة متقن لا يجوز التعجل بإهمالها، لكن الجمع هنا متعذر لأن مخرج الرواية واحد وهو سلمة بن كُهيل والخلاف حاصل بين الرواة عنه، فروى الثوري[٥] ومن تابعه عن

---

١) التمييز: ص ١٨٠. والرواية أخرجها كاملة أبو داود الطيالسي، من طريق شعبة به، أن وائلا ﷺ صلى مع النبي ﷺ فلما قرأ {غير المغضوب عليهم ولا الضالين} قال: "**آمين**" **خفض بها صوته**". مسند أبي داود الطيالسي (٢/ ٣٦٠) رقم ١١١٧.

٢) شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام، العتكي مولاهم البصري، ثقة حافظ متقن، أمير المؤمنين في الحديث، مات سنة ستين ومائة. ينظر تقريب التهذيب: ص: ٢٦٦.

٣) التواتر عند مسلم والمتقدمين هو الاستفاضة والشهرة ، قال العراقي: "وقد يريدون بالتواتر الاشتهار لا المعنى الذي فسره به الأصوليون". التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٦٦).

٤) التمييز: ص ١٨٠– ١٨١.

٥) سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله، الثوري الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين ومائة. ينظر تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

سلمة الجهر بآمين[١]، وروى شعبة عنه إخفاءها، فعند ذاك أعل رواية شعبة وصحح الرواية المستفيضة. وقد أشار مسلم بقوله: " وقد روي عن وائل ما يدل على ذلك". إلى أن الرواية المحفوظة من طريق الثوري وغيره عن سلمة بالجهر بالتأمين وافقت الروايات الأخرى من طرق غير طريق سلمة، والله أعلم.

الخلاصة:

يتبين مما سبق عرضه الآتي:

١) أن الرواية المحفوظة هي الجهر بالتأمين في الصلوات الجهرية مع مد الصوت.

٢) أن ما ورد عن شعبة من إخفائها هي رواية معلة شاذة خالف فيها شعبة الرواة الحفاظ عن سلمة بن كهيل وغيره.

٣) أن الأمام مسلم لم يرجح الرواية المستفيضة بسبب استفاضتها فحسب، وذلك لأن احتمال الجمع ممكن لو كانت الرواية من طريق آخر، ولكن اتحاد مخرج الرواية وهو سلمة بن كهيل واختلاف الرواة عنه جعل الجمع متعذرا والتعارض حقيقيا وهذا منهج المحدثين في الروايات المتعارضة.

٤) أهمية علم النقد الحديثي وخطورته وحيويته: إذ به ظهرت حقيقة الرواية وأزيح خطؤها، واستبانت السنة وهي الجهر بالتأمين في الصلاة، وصحت العبادة، وحفظت الشريعة.

٥) أن دراسة الأسانيد تصب في تحقيق المتن وتصحيحه وضبطه، وهذا يضمن اتساق المتن داخليا.

المسلك الثاني: إعلال المتن بقرينة مخالفة الثقات

الرواية المعلة: النوم على جنابة بدون وضوء

قال الإمام مسلم "رحمه الله": (حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو اسحاق، قال سألت الأسود بن يزيد، عما حدثت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ، قالت: **كان ينام أول الليل ويحيى آخره، وان كانت له حاجة الى أهله قضى حاجته ولم يمس ماء حتى ينام**)[٢].

مسلك الإعلال:

قال مسلم "رحمه الله": "فهذه الرواية عن أبي اسحاق[٣] خاطئة، وذلك أن النخعي[٤] وعبد الرحمن ابن الاسود[٥] الاسود[٥] جاءا بخلاف ما روى أبو اسحاق"[٦]. ثم ذكر ذكر مسلم الرواية المحفوظة عن النخعي وعبد الرحمن بن الاسود عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها، وكذلك رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن

---

١) التمييز للإمام مسلم ص: ١٨٠. وأخرجه أبو داود من نفس الطريق والترمذي وحسنه. ينظر سنن أبي داود (٢/ ١٩٥) رقم ٩٣٢ كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام. سنن الترمذي (١/ ٣٣١) رقم ٢٤٨ أبواب الصلاة، باب ما جاء في التأمين.

٢) التمييز: ص ١٨٢ حديث رقم ٤٠ .

٣) عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني أبو إسحاق السبيعي ثقة مكثر عابد اختلط بأخرة مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك. ينظر تقريب التهذيب ص: ٤٢٣.

٤) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران، الكوفي الفقيه، ثقة كثير الإرسال مات دون المائة، سنة ست وتسعين وهو ابن خمسين. ينظر تقريب التهذيب ص: ٩٥.

٥) عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، ثقة، مات مات دون المائة سنة تسع وتسعين. ينظر تقريب التهذيب ص: ٣٣٦.

٦) التمييز: ص ١٨٢.

عوف[١] عنها، وفيها أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة[٢].

وبهذا يتضح لنا مسلك مسلم رحمه الله في إعلال الحديث بمخالفة الثقة وهو أبو إسحاق السبيعي للثقات: إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود وأبي سلمة.

الخلاصة:

١) ان السنة الثابتة والرواية المحفوظة للجنب ان يتوضأ قبل أن ينام.
٢) أن رواية نوم الجنب بدون وضوء معلة وشاذة.
٣) أن سبب الإعلال هو مخالفة الثقة لجماعة الثقات.
٤) أن غاية دراسة الأسانيد تصب في نقد المتون وتنقيتها وتمييزها، وليست هي دراسة ظاهرية فجة كما يحاول المستشرقون ومن تبعهم تصويرها.

المسلك الثالث: إعلال المتن بقرينة مخالفة الأوثق

الرواية المعلة: البينة على المدعي والأيمان على المدعى عليهم في القَسَامة

قال الإمام مسلم: حدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سعيد بن عبيد، حدثنا بُشير بن يسار الانصاري عن سهل بن أبي حَثْمَةَ أنه أخبره أن نفرا منهم انطلقوا الى خيبر فتفرقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلا فقالوا للذين وجدوه عندهم: قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلنا ولا علمنا. فانطلقوا الى نبي الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله أتينا خيبر فتفرقنا فيها فوجدنا أحدنا قتيلا فقلنا للذين وجدناه عندهم: قتلتم صاحبنا، قالوا: ما قتلنا ولا علمنا. قال: "**تجيئون بالبينة على الذين تدعون عليهم؟**" قالوا: ما لنا بينه، قال" "**فيحلفون لكم**" قالوا: لا نقبل أيمان يهود. فكره رسول الله ﷺ أن يطل دمه فوداه رسول ﷺ مائة من ابل الصدقة[٣].

مسلك الإعلال:

قال مسلم رحمه الله: "هَذَا خبر لم يحفظه سعيد بن عبيد[٤] عبيد[٤] على صِحَّته ودخله الْوَهم، حَتَّى أغفل مَوضِع حكم حكم رَسُول الله ﷺ على جِهَته، وَذَلِكَ أَن فِي الْخَبَر حكم النَّبِي ﷺ بالقسامة أَن يحلف المدعون خمسين يَمِينا ويستحقون قَاتلهم فَأَبَوا أَن يحلفوا، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: **تبرئكم يهود بِخَمْسِينَ يَمِينا** فَلم يقبلُوا أَيْمَانهم، فَعِنْدَ ذَلِك أعْطى النَّبِي ﷺ عقله"[٥].

وقال أيضا موضحا سبب الإعلال: "فقد ذكرنَا جملَة من أَخْبَار أهل الْقسَامَة فِي الدَّم عَن رَسُول الله ﷺ، وَكلهَا مَذْكُور فِيهَا سُؤال النَّبِي ﷺ اياهم قسَامَة خمسين يَمِينا، وَلَيْسَ فِي شَيْء من أخبارهم أَن النَّبِي ﷺ سَأَلَهُمْ البينة الا مَا ذكر سعيد بن عبيد فِي خَبره وَترك سعيد الْقسَامَة فِي الْخَبَر فَلم يذكرهُ، وتواطؤ هَذِه الاخبار الَّتِي ذَكرنَاهَا بِخِلَاف رِوَايَة سعيد يقْضِي على سعيد بالغلط وَالوهم فِي خبر الْقسَامَة وَغير مُشكل على من عقل التَّمْيِيز من الْحفاظ من نقلة الاخبار وَمن لَيْسَ كمثلهم **أَن يحيى ابن**

---

١) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري المدني، ثقة مكثر مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة وكان مولده سنة بضع وعشرين. ينظر تقريب التهذيب ص: ٦٤٥.

٢) ينظر التمييز: ص ١٨٢. والحديث مخرج في الصحيحين. ينظر صحيح البخاري (١/ ٦٥) رقم ٢٨٨. صحيح مسلم (١/ ٢٤٨) رقم ٢١.

٣) التمييز (ص: ١٩١). وينظر صحيح البخاري (٩/ ٩) رقم ٦٨٦٩. صحيح مسلم (٣/ ١٢٩) رقم ٦ – (١٦٦٩).

٤) سعيد بن عبيد أبو الهذيل الطائي الكوفي ثقة. ينظر تقريب التهذيب (ص: ٢٣٩).

٥) التمييز: (ص١٩٢). وينظر صحيح البخاري (٤/ ١٠١) رقم رقم ٣١٧٣. صحيح مسلم (٣/ ١٢٩١) رقم ١ – (١٦٦٩).

سعيد[١] أحفظ من سعيد بن عبيد وَأَرْفَع مِنْهُ شَأْنًا فِي طَرِيق الْعلم وأسبابه فَلَو لم يكن الا خلاف يحيى اياه حِين اجْتمعَا فِي الرِّوَايَة عَن بشير بن يسَار لَكَانَ الامر وَاضحا فِي أَن اولاهما بِالْحِفْظِ يحيى بن سعيد ودافع لما خَالفه "[٢].

الخلاصة:

١) بين لنا الإمام مسلم أن الرواية المحفوظة هي رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، وأن رواية سعيد ابن عبيد هي المعلة والشاذة، وأن القسامة لا يطالب فيها المدعي بالبينة.

٢) فيه تطبيق عملي على مسلك إعلال الحديث بمخالفة الراوي لمن هو أحفظ منه وأوثق.

٣) الحديث فيه استحقاق الدية بالقسامة، وهو تطبيق ظاهر في إبراز أهمية النقد الحديثي في تنقيح أصول الأحكام وأدلتها من السنة المطهرة، وتمييز السنة المقبولة من المردودة في هذا الحكم الخطير.

٤) فيه رد على تخرصات المستشرقين ومن تابعهم بأن النقد شكلي ظاهري يتعلق بالسند دون المتن، والحق أن نقد السند مآله و غايته هو المتن.

٥) لم يهدر مسلم رواية سعيد بن عبيد وأخرجها في صحيحه، وهذا ليس تصحيحاً للفظة "البينة"، بل هو من قبيل الاستشهاد بأصل الحديث، مع التنبيه على موضع الوهم بإيراد الرواية المحفوظة.

المسلك الرابع: إعلال المتن بقرينة إقرار الراوي بطريق التحمل

الرواية المعلة: الاحتجام في المسجد

قال الإمام مسلم: (حدثنا زهير بن حرب، حدثنا اسحاق بن عيسى، حدثنا ابن لهيعة، قال: **كتب الي** موسى بن عقبة، يقول: حدثني بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت، أن رسول الله ﷺ "**احتجم في المسجد**" قلت لابن لهيعة: مسجد في بيته ؟؟ قال مسجد الرسول ﷺ)[٣].

مسلك الإعلال:

كشف الإمام مسلم علة الحديث بمخالفة روايه الثقات. فأعله بانقطاع سنده والوهم في متنه، وجزم أن سبب التوهم هو التصحيف بناء على قول ابن لهيعة: "كتب إلي موسى بن عقبة" فهو تحمل بالوجادة، وهو مضنة الوهم والخطأ. فقال : "وهذه رواية فاسدة من كل جهة فاحش خطؤها في المتن والاسناد جميعا، وابن لهيعة[٤] المصحف في متنه المغفل في اسناده، وانما الحديث أن النبي ﷺ **احتجر[٥] في المسجد بخوصة أو حصير يصلي فيها**"[٦].

وقال أيضا: "الرواية الصحيحة في هذا الحديث ما ذكرنا عن وُهَيب وذكرنا عن عبد الله ابن سعيد، عن أبي النضر[٧]، **وابن لهيعة انما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة اليه**

---

١) يحيى بن سعيد بن قيس، أبو سعيد، الأنصاري المدني القاضي، ثقة ثبت مات سنة أربع وأربعين ومائة أو بعدها. ينظر تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

٢) التمييز: ١٩٣.

٣) المصدر نفسه (ص: ١٨٧). وينظر مسند أحمد (٣٥/ ٤٨٤) رقم ٢١٦٠٨ حديث زيد بن ثابت.

٤) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن، المصري ، صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، مات سنة أربع وسبعين ومائة. ينظر تقريب التهذيب (ص: ٣١٩).

٥) احتجر : "اتخذ حجرَة أَحَاط عَلَيْهَا بخصفة نوع من الْحَصِير". الْحَصِير". تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (ص: ١٠٥). وينظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ١٨١).

٦) التمييز ص: ١٨٧.

٧) الحديث مخرج في الصحيحين: البخاري (٨/ ٢٨) رقم ٦١١٣. ومسلم (١/ ٥٣٩) رقم ٢١٣.

فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش ان شاء الله، وأما الخطأ في اسناد رواية ابن لهيعة فقوله كتب الي موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد وموسى انما سمع هذا الحديث من أبي النضر يرويه عن بسر بن سعيد"[١].

الخلاصة:

يتضح مما سبق الآتي:

١) بين لنا الإمام مسلم الرواية المحفوظة وهي احتجاره ﷺ في المسجد، وكشف الرواية المعلة المردودة.

٢) كشف لنا أيضا الراوي الذي وهم في الحديث فأعل متنه بالتصحيف وسنده بالانقطاع.

٣) العناية الشديدة بل المبهرة من أئمة النقد بالرواة والروايات ومعرفة أحوال الرواة المختلفة، فهم لم يكنفوا بإثبات التصحيف بل حفظوا لنا كيفيته، كل هذا ليميزوا المتون المقبولة من المردودة.

٤) علة هذا الحديث في المتن والسند، وسبر طرق الحديث ومعارضتها هو الذي كشف علة الحديث فأبان اللفظ الصحيح والسند الصحيح، وهذا يكشف حجم التجني على السنة وأئمتها عندما يوصف سبرهم للروايات بأنه دراسة ظاهر الاسانيد وذهول عن متونها.

المسلك الخامس: إعلال المتن بقرينة سريان الوهم من الإسناد

الرواية المعلة: ما يقول في التشهد

قال الإمام مسلم "رحمه الله": حدثنا أبو بكر، حدثنا أبو خالد عن أيمن عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ أنه كان يقول: "**بسم الله وبالله والتحيات لله**"[٢].

مسلك الإعلال:

أعل مسلم الحديث بأنه "غير ثابت الاسناد والمتن جميعا". وبين أن الحديث رواه الليث[٣] وعبد الرحمن بن حميد[٤] وأيمن[٥] ثلاثتهم عن أبي الزبير، تفرد أيمن بروايته عن أبي الزبير عن جابر ﷺ، ورواه الليث و عبد الرحمن عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس ﷺ، وتفرد أيمن عنهما أيضا بزيادة في المتن.

قال مسلم: "وكل واحد من هذين –ليث وعبد الرحمن– عند أهل الحديث أثبت في الرواية من أيمن، ولم يذكر الليث في روايته حين وصف التشهد –بسم الله وبالله– فلما بان الوهم في حفظ أيمن لإسناد الحديث بخلاف الليث وعبد الرحمن إياه، دخل الوهم أيضا في زيادته في المتن فلا يثبت ما زاد فيه، وقد روي التشهد عن رسول الله ﷺ من أوجه عدة صحاح[٦] فلم يذكر في شيء شيء منه بما روى أيمن في روايته قوله: بسم الله وبالله، ولا ما زاد في آخره من قوله: أسأل الله الجنة

---

١) التمييز (ص: ١٨٨).

٢) التمييز: ص: ١٨٨.

٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث، الفهمي المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، مات سنة خمس وسبعين ومائة. ينظر تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤).

٤) قال ابن حجر: "عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي الكوفي ثقة". تقريب التهذيب (ص: ٣٣٩).

٥) أيمن بن نابل، أبو عمران، الحبشي المكي نزيل عسقلان، صدوق يهم. ينظر تقريب التهذيب (ص: ١١٧).

٦) أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح. ينظر صحيح البخاري البخاري (٨/ ٥٩) رقم ٦٢٦٥ . صحيح مسلم (١/ ٣٠٢) رقم ٦٠، ٦١ .

وأعوذ بالله من النار، والزيادة في الاخبار لا يلزم الا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم "[١].

وهنا نلحظ ان الامام مسلم جعل الوهم في السند دليلا على الوهم في المتن، فأعل المتن بسبب علة السند. وهذا مسلك إضافي لإعلال المتن غير مسلك إعلاله بمخالفته الأكثر من الثقات.

الخلاصة:

يتضح مما سبق جملة أمور، منها:

١) تمييز الرواية المعلة من الرواية المحفوظة في قراءة التحيات.

٢) أن هذا العلم فيه حفظ للعبادات من الزيادة والنقصان وهي شعائر توقيفية.

٣) من المسالك التي يعل بها النقاد المتون أن يكون سند الحديث معلا، فالعلة في السند ربما تكون قرينة لوجود العلة في المتن.

٤) أن زيادة الثقة لا تقبل مطلقا عند المحدثين، بل قبولها مشروط بأن يكون الثقة لا يهم.

٥) دقة الصنعة الحديثية، وانضباط قواعدها، واتقان تطبيقها، وهذا يهدم شبه المستشرقين ومن تبعهم.

٣.المطلب الثاني: مسالك إعلال المتن بالقرائن الخارجية عند الإمام مسلم

المسلك الأول

إعلال المتن بقرينة الاستحالة في التوقيت والعمل

الرواية المعلة: أمرُ النبي ﷺ أم سلمة ﷺ أن توافي معه صلاة الصبح بمكة يوم النحر

قال مسلم "رحمه الله": حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب ومحمد بن حاتم، قالوا: حدثنا أبو معاوية عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة، أن رسول الله ﷺ "**أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة**"[٢].

مسلك الإعلال:

قال مسلم: " وهذا الخبر وهم من أبي معاوية[٣] لا من غيره، وذلك أن النبي ﷺ صلى الصبح في حجته يوم النحر بالمزدلفة، وتلك سنة رسول الله ﷺ، فكيف يأمر أم سلمة أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة وهو حينئذ يصلي بالمزدلفة... هذا خبر محال ولكن الصحيح من روى هذا الخبر عن أبي معاوية وهو أن النبي ﷺ أمر أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة وكان يومها فأحب أن توافي وانما أفسد أبو معاوية معنى الحديث حين قال: توافي معه"[٤].

فقد أعل مسلم الرواية بمخالفتها السنة المشهورة بقوله: " أن النبي ﷺ صلى الصبح في حجته يوم النحر بالمزدلفة، **وتلك سنة رسول الله ﷺ... هذا خبر محال** ". وصحح مسلم طريق الثوري وغيره عن هشام بدون لفظة معه[٥].

الخلاصة:

مما تقدم يتضح لنا الآتي:

---

١) التمييز: ١٨٩.

٢) التمييز (ص: ١٨٦). وينظر مسند إسحاق بن راهويه (٤/ ٦٢) رقم ١٨٢٤.

٣) محمد بن خازم، أبو معاوية، الضرير الكوفي، لقبه فافاه، عمي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره مات سنة خمس وتسعين ومائة وقد رمي بالإرجاء. ينظر تقريب التهذيب (ص: ٤٧٥).

٤) التمييز: ١٨٦. اضطربت الرواية عن أبي معاوية رحمه الله، فبعض الرواة أثبت لفظة "معه" وبعضهم لم يثبتها، واختلف النقاد في من روى هذه الزيادة، فذهب مسلم وغيره أنها من زيادة أبي معاوية الضرير، وذهب آخرون أنها من الرواة عنه. ينظر شرح مشكل الآثار للطحاوي (٩/ ١٣٧).

٥) ينظر التمييز: ١٨٦ –١٨٧. أخرجه أبو داود في السنن (٣/ ٣١٣) رقم ١٩٤٢ كتاب المناسك، باب التعجيل من جَمعٍ.

١) أن النبي ﷺ قدم أم سلمة ﵂ مع النساء والصبيان والضعفاء لرمي الجمرات والطواف بمكة يوم النحر، وهي الرواية المحفوظة والسنة المتبعة.
٢) أن زيادة لفظة "معه" في الحديث معلة وشاذة.
٣) أن مسلك إعلال الزيادة هو النكارة التاريخية والاستحالة العقلية، أن يصلي النبي ﷺ الصبح بمكة يوم النحر والتي أشار اليها مسلم آنفا. وهو إعلال للمتن بمخالفة المتواتر العملي المشهود.
٤) علة الحديث في متنه وقد سرت الى الاسناد فأثرت فيه، وهذا ينسف قول المستشرقين بإهمال نقد المتن.
٥) دقة النقد الحديثي وصرامة المحدثين النقاد في تنقية السنة النبوية الشريفة، والذي تجلى في رد لفظة زائدة في الحديث.

المسلك الثاني

إعلال المتن بمخالفته الثابت من حال الراوي عند التلقي

الرواية المعلة: ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر

قال الإمام مسلم "رحمه الله": (حدثَنَا أَبُو بكر بن أبي شيبَة، حدثَنَا أَبُو الاحوص عَن أبي اسحاق عَن مُجَاهِد عَن ابْن عمر قَالَ: سَمِعت رَسُول الله ﷺ أَكثر من عشْرين مرّة يقْرَأ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بعد الْمغرب والركعتين قبل الْفجْر بـــــ "**{قل يَا أَيهَا الْكَافِرُونَ} و {قل هُوَ الله أحد}**")[1].

مسلك الإعلال:

قال مسلم "رحمه الله": "وَهَذَا الْخَبَر وهم عَن ابْن عمر، وَالدَّلِيل على ذَلِك الرِّوَايَات الثَّابِتَة عَن ابْن عمر أَنه ذكر مَا حفظ عَن النَّبِي ﷺ من تطوع صلَاته بِاللَّيْلِ وَالنَّهَار فَذكر عشر رَكْعَات ثمَّ قَالَ: وركعتي الْفجْر، أَخْبَرتنِي حَفْصَة **أَن النَّبِي ﷺ كَانَ يصلي رَكْعَتَيْنِ خفيفتين اذا طلع الْفجْر** وَكَانَت سَاعَة لَا أَدخل على النَّبِي ﷺ فِيهَا[2]. فَكيف سمع مِنْهُ أَكثر من عشْرين مرّة قِرَاءَته فِيهَا وَهُوَ يخبر أَنه حفظ الرَّكْعَتَيْنِ من حَفْصَة عَن النبى ﷺ"[3].

الخلاصة:

١) معرفة الصلاة المسنونة بعد طلوع الفجر.
٢) تمييز الرواية المعلة وغير المحفوظة عن ابن عمر.
٣) استخدم مسلم مسلك قرينة مخالفة الثابت من حال الراوي. ولم يستعمل مسلك سبر الطرق ومعارضتها، وهذا يرد دعوى المستشرقين أن النقاد اقتصروا على نقد السند دون المتن.

المسلك الثالث

إعلال المتن بمخالفة مذهب راويه

الرواية المعلة: ما جاء في توقيت المسح على الخفين

قال الإمام مسلم "رحمه الله": (حَدثَنَا أَبُو بكر بن أبي شيبَة، حدثَنَا زيد بن حباب، حدثَنَا عمر بن عبد الله بْن أبي خثعم، حَدثنِي يحيى بن أبي كثير، عَن أبي سَلمَة، عَن أبي هُرَيْرَة، أَن رجلا قَالَ يَا رَسُول الله: مَا الطّهُور بالخفين ؟ قَالَ: "**للمقيم يَوْم وَلَيْلَة، وللمسافر ثَلَاثَة أَيَّام ولياليهن**"[4].

مسلك التعليل:

أعل الأمام مسلم الحديث بمخالفته لمذهب أبي هريرة ﵁ في المسح على الخفين، فقال: " هذه الرواية في

---

١) التمييز: ص ٢٠٧ . أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند: (٣/ ٤٠٩) رقم ٢٠٠٥.

٢) ينظر صحيح البخاري (٢/ ٥٧) رقم ١١٧٣.
٣) التمييز لمسلم (ص: ٢٠٨).
٤) التمييز (ص: ٢٠٨) رقم ٨٨. أخرجه البزار وأعله، ينظر مسند البزار، البحر الزخار (١٥/ ٢١٦). رقم ٨٦٢٩.

المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة، وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي ﷺ لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين... فقد صح برواية أبي زرعة وأبي رزين عن أبي هريرة انكاره المسح على الخفين ولو كان قد حفظ المسح عن النبي ﷺ كان أجدر الناس وأولاهم للزومه والتدين به، فلما أنكره الذي في الخبر من قوله: **ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم**[١]. والقول الآخر: **ما أبالي على ظهر حمار مسحت أو على خفي**[٢]. بان ذلك أنه غير حافظ المسح عن رسول الله ﷺ وان من أسند ذلك عنه عن النبي ﷺ واهي الرواية أخطأ فيه اما سهوا أو تعمدا"[٣].

الخلاصة:

١) حديث المسح أصله محفوظ من وجوه أخرى، لكنه من هذا الوجه معلٌّ؛ بسبب مخالفة فحوى المتن لمذهب أبي هريرة المستقر في إنكار المسح.

٢) علة الحديث في اسناده وسرت منه الى المتن فضعفته، وفيه رد على من جعل عمل النقاد دراسة ظاهر الاسانيد دون المتون، فهنا استبان لنا أن نقد السند يصب في تصحيح المتن.

٣) أعل مسلم الحديث بعمر بن عبد الله بن أبي خثعم[٤] فقال: "بجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتتبين رواة ضعاف الاخبار من أضدادهم من الحفاظ ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباهم من نقلة الاخبار لروايتهم الاحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ".

٤) دقة الصنعة الحديثية وصعوبتها الجمة التي تتطلب معرفة أحوال الرواة تفصيليا من مواليد ووفيات وشيوخ وتلامذة وعدالة وحفظ ومذهب الرواة الفقهي وتوجههم العقدي والأحوال الطارئة كتغير أو اختلاط او انشغال بولاية أو قضاء وغيرها كثير، مع كثرة عدد الرواة واختلاف اقطارهم وازمانهم ليتمكن الناقد بواسطة هذه العلوم من تنقيح الحديث وتمييز صحيحه من سقيمه، وهذا لا يتأتى إلا لمن جرد حياته كلها لمعرفة السنة وتمييز صحيحها من سقيمها.

المسلك الرابع

إعلال المتن بمخالفة عمل راويه

الرواية المعلة: إخراج السلت في صدقة الفطر

قال الإمام مسلم "رحمه الله": (حدثني القاسم بن زكريا بن دينار، حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد عن نافع عن أبن عمر ﷺ: "**كان الناس يخرجون صدقة الفطر في عهد النبي ﷺ صاع شعير أو تمر أو سُلت**[٥] **أو زبيب، فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء**")[٦].

مسلك الإعلال:

---

١) لم أجد من أخرجه.

٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة (١/ ١٧٠) رقم ١٩٥٢.

٣) التمييز (ص: ٢٠٩).

٤) عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، ربما نسب إلى جده، ضعيف. ينظر تقريب التهذيب (ص: ٤١٤).

٥) السُّلْتُ: نوع من الشَّعير أبيضُ لَا قشْر لَهُ. وقِيلَ هُوَ نوعٌ من الحِنْطة. ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٨٨).

٦) التمييز (ص: ٢١١). وينظر سنن أبي داود (٣/ ٥٦) رقم ١٦١٤.

قام الإمام مسلم بدراسة الحديث وسبر طرقه وعارضها ببعضها، ثم قارن كلام الراوي بما عرف من عمله، فتبين له وجود وهم في المتن فأعله بقرينتين: الأولى مخالفة رواية ابن أبي رواد[١] لرواية الثقات عن نافع فزاد "السلت والزبيب"، والثانية مخالفة عمل الراوي –وهو ابن عمر– للرواية. قال مسلم: "فهؤلاء الآجلة من أصحاب نافع قد أطبقوا على خلاف رواية ابن أبي رواد في حديثه صدقة الفطر، وهم سبعة نفر لم يذكر أحد منهم في الحديث السلت ولا الزبيب، ولم يذكروا في الحديث غير أنه جعل مكان تلك الاشياء نصف صاع حنطة ، انما قال أيوب السختياني، وأيوب بن موسى، والليث في حديثهم: "فعدل الناس به بعد نصف صاع من بر". فقد عرف من عقل الحديث وأسباب الروايات حين يتابع هؤلاء من أصحاب نافع على خلاف ما روى ابن أبي رواد فلم يذكروا جميعا في الحديث الا الشعير والتمر. **والسلت والزبيب يحكى عن ابن عمر على غير صحة اذ كان ابن عمر لا يعطي في دهره بعد النبي ﷺ الا التمر الا مرة أعوزه التمر فأعطى الشعير**"[٢].

الخلاصة:

١) رواية عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع في هذا الحديث رواية معلة (منكرة أو شاذة)، لمخالفته أصحاب نافع الحفاظ الأثبات والعلة هنا من باب "الوهم والإدراج".

٢) خطورة العلة في الأسناد، لأنها قد تسري الى المتن فتعله كما في حديث ابن أبي رواد هذا، فغاية دراسة الأسانيد هو ضبط المتون وتنقيح الحديث. ومن ثم كان وصف عمل المحدثين بأنهم "درسوا ظاهر الروايات" كذب وتخرص عليهم، لأن الغاية من دراسة السند التوصل الى صحة المتن من عدمه.

٣) لم يكتف مسلم بـــنقد السند كما يدعي المستشرقون، بل حاكم المتن إلى فقه الراوي وعمله (ابن عمر)؛ لأن منهج النقاد يرفض أن يروي الصّحابي شيئاً مرفوعاً ثم يعيش طيلة عمره عاملاً بخلافه!! وهذا يثبت أن نقد المتن عند المحدثين كان ناضجاً وسابقاً لعلوم النقد التاريخي الأوروبي بقرون.

المسلك الخامس

إعلال المتن بقرينة تفرد راويه بما يصوب مذهبه العَقَدي

الرواية المعلة: ما جاء في معرفة الإسلام والإيمان والإحسان

قال الإمام مسلم "رحمه الله": (ومن الخبر الذي لم ينقل على الصحة وأخطأ ناقله في الاسناد والمتن: أبو سنان[٣]، عن علقمة بن مرثد، عن أبن بريدة، قال: جئت أنا ويحيى بن يعمر...حديث ابن عمر في سؤال جبريل النبيَ ﷺ عن الايمان والاسلام)[٤].

مسلك إعلال السند:

قال الامام مسلم: " وقد أوهموا جميعا في اسناده اذ انتهوا بالحديث الى ابن عمر حُكيَ ذلك من حضور رسول الله ﷺ حين سأله جبريل عليه السلام وانما روى ابن عمر عن عمر بن الخطاب أنه هو الذي حضر ذلك

---

١) عبد العزيز بن أبي رَوّاد واسمه ميمون، صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء مات سنة تسع وخمسين ومائة. ينظر تقريب التهذيب (ص: ٣٥٧).

٢) التمييز (ص: ٢١٢).

٣) سعيد بن سنان البُرجُمي، أبو سنان، الشيباني الأصغر الكوفي صدوق له أوهام. ينظر تقريب التهذيب (ص: ٢٣٧).

٤) التمييز: ص١٩٨. أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/ ٩). وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٨/ ٢٠٢).

دون أن يحضره ابن عمر، **ولو كان ابن عمر عاين ذلك وشاهده لم يجز أن يحكيه عن عمر**"[١].

مسلك إعلال المتن:

قال الإمام مسلم: "فأما رواية أبي سنان عن علقمة في متن هذا الحديث اذ قال فيه: ان جبريل عليه السلام حيث قال: **جئت أسألك عن شرائع الاسلام.** فهذه زيادة مختلقة ليست من الحروف بسبيل وانما أدخل هذا الحرف في رواية هذا الحديث شرذمة زيادة في الحرف...وانما أرادوا بذلك تصويبا في قوله في الايمان وتعقيد الارجاء[٢]، اذ زادوا في رواية الاخبار ما كفى بأهل العلم، والدليل على ما قلنا من ادخالهم الزيادة في هذا الخبر أن عطاء بن السائب، وسفيان روياه عن علقمة، فقالا: قال يا رسول الله ما الاسلام؟ وعلى ذلك رواية الناس بعد: مثل سليمان، ومطر، وكهمس، ومحارب، وعثمان، وحسين بن حسن، وغيرهم من الحفاظ كلهم يحكي في روايته أن جبريل عليه السلام قال : يا محمد ما الاسلام ؟ ولم يقل ما شرائع الاسلام كما روت المرجئة"[٣].

الخلاصة:

١) حديث جبريل أصله في الصحيحين[٤]، لكنه معل من هذا الوجه سندا ومتنا.

٢) أعل مسلم الإسناد من وجهين، الأول: مخالفة الراوي للجادة المحفوظة عن عمر ﷺ عنه مرفوعا، والثاني: النكارة التاريخية لامتناع اللقي والسماع عقلا وحسا، إذ إن ابن عمر رضي الله عنهما لو كان حاضرا الواقعة لما رواه عن أبيه، كما تضافرت عليه الروايات المحفوظة الأصح من هذه.

٣) أعل مسلم متن الحديث من وجهين أيضا، الأول: شذوذ لفظة "شرائع" ومخالفتها للجادة المحفوظة في حديث عمر ﷺ، والثاني: نكارة اللفظة لشبهة تأييد الراوي لمذهبه، كونها زيادة توافق مذهب مرجئة الفقهاء في إخراج العمل من مسمى الإيمان، فكأن الراوي غير اللفظ المحفوظ من (ما الإسلام) إلى (ما شرائع الإسلام) لنصرة معتقده.

٤) وفيه بيان لمنهج نقاد الأثر في إعلال المتن بالقرائن الخارجية التي لا تنحصر في جمع الطرق ومقارنتها، وفي ذلك رَدٌّ على شبهات المستشرقين، وكَشْفٌ لتنكبهم جادة المنهج العلمي حين وصموا المحدثين بما سلف ذكره.

٤. الخاتمة

الحمد لله ولي الإتمام، والصلاة والسلام على خير الأنام، نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الكرام، والتابعين لهم على مر الإيام، وتتابع الشهور والأعوام.

أما بعد:

فإن هذا البحث تتبع الدقائق النقدية عند المحدثين وقد وصل إلى ختامها، بعد جولة تحليلية استقرائية دارت في فلك النماذج التطبيقية الواردة في كتاب "التمييز" للإمام مسلم "رحمه الله". وقد أثمرت هذه الدراسة جملة من النتائج العلمية والتوصيات المنهجية، نجملها في النقاط الآتية:

١) أثبتت الدراسة التطبيقية، أن أئمة الحديث ونقاده المتقدمين، لم تقتصر جهودهم على نقد الأسانيد كما يروج المستشرقون، بل مارسوا نقد المتون بدقة متناهية، مما يقرر أصالة منهج نقد المتن عندهم،

---

١) التمييز (ص: ١٩٩).

٢) يقصد الإمام مسلم مرجئة الفقهاء كأبي سنان الوارد في السند وغيره، وليس الإرجاء الكامل. ينظر التمييز ص: ١٩٨.

٣) التمييز لمسلم (ص: ١٩٩).

٤) ينظر صحيح البخاري (١/ ١٩) رقم ٥٠. صحيح مسلم (١/ ٣٩) رقم (٩).

معتمدين في ذلك على حزمة من القرائن الداخلية (كمخالفة الروايات المستفضية، ومخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، ومخالفته للثقات الحفاظ، وكإقرار الراوي بطريق التحمل، وسريان العلة من السند الى المتن، وغيرها). والقرائن الخارجية (كمخالفة المستقر من العمل في المناسك، والواقع التاريخي، والاستحالة العقلية، وتفرد الراوي بما يصوب منهجه العقدي وغيرها).

٢) إن نقد المتن عند محدثي الأمة الإسلامية، سبق أطروحات المستشرقين ومناهج النقد الغربي المعاصر بعقود طويلة وقرون متطاولة، وبأدوات علمية أشد صرامة وانضباطاً.

٣) أكدت الدراسة أن دعاوى المستشرقين حول إهمال المحدثين لنقد المتن هي دعاوى عارية عن الدليل، ولا أساس لها من الصحة، ولا تستند إلى مستند من العلم أو استقراء حقيقي للنصوص.

وبناء على ما أسفرت عنه الدراسة من حقائق أوصي بضرورة التصدي لشبهات المستشرقين عبر دراسات علمية تأصيلية واستقرائية معمقة. والعمل على إنشاء مواقع إلكترونية رصينة ومتخصصة على شبكة الإنترنت، وتوجيه الجهود لترجمة البحوث والدراسات النقدية إلى اللغات العالمية الحية؛ لإيصال الصوت العلمي الإسلامي للمجتمعات الغربية ومراكز الأبحاث الدولية. والتوصية بإنشاء مراكز بحثية متخصصة، تهتم بدراسة الفكر الغربي الاستشراقي، لفهم منطلقاتهم وتفكيك شبهاتهم والرد عليها.

وآخر عوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وسلم تسليما كثيرا.

المصادر

١) الاستشراق وموقفه من السنة النبوية، فالح بن محمد بن فالح الصغير، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٣) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله الحَمِيدي أبو عبد الله ابن أبي نصر (ت: ٤٨٨هـ)، المحقق: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ – ١٩٩٥.

٤) تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٥) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٦) التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.

٧) الجامع الكبير – سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي –بيروت، ١٩٩٨ م.

٨) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري ، المحقق: محمد زهير بن ناصر ، دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩) حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الرابعة – العدد الثالث – محرم ١٣٩٢هـ – فبراير١٩٧٢م.

١٠) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

١١) رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (المتوفى: ٧٣٢هـ)، المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي، الناشر: دار ابن حزم – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٢) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط -محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.

١٣) شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

١٤) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم – لبنان / بيروت.

١٥) الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٦) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

١٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

١٨) مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت: ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ – ١٩٩١.

١٩) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد،

وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.

٢٠) مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

٢١) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

٢٣) المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٢٤) الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

٢٥) موقف الاستشراق من السُنَّة والسيرة النبوية، المؤلف: أكرم بن ضياء العمري، الناشر: الجامعة الإسلامية – بالمدينة المنورة. كلية الدعوة.

٢٦) النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

٢٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي.

Sources

1) Orientalism and Its Stance on the Prophetic Sunnah, Falih bin Muhammad bin Falih al-Saghir; Publisher: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran, Medina.

2) *Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi*, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH); edited by: Abu Qutaybah Nazar Muhammad al-Faryabi; Publisher: Dar Taybah.

3) *Tafsir Gharib ma fi al-Sahihayn al-Bukhari wa Muslim* [Explanation of the Rare Terms Found in the Two Sahihs of Al-Bukhari and Muslim], by Muhammad ibn Futuh ibn Abd Allah ibn Futuh ibn Humayd al-Azdi al-Mayurqi al-Humaydi Abu Abd Allah ibn Abi Nasr (d. 488 AH); Editor: Dr. Zubaydah Muhammad Sa'id Abd al-Aziz; Maktabat al-Sunnah – Cairo, Egypt; First Edition, 1415 AH / 1995 CE.

4) *Taqrīb al-Tahdhīb*; Author: Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʻAlī ibn Muḥammad ibn Aḥmad

9) The Authority of the Sunnah and the Refutation of Misconceptions Raised Against It; Author: Abu Hafs Mahmud bin Ahmad bin Mahmud Tahhan al-Nu'aymi; Publisher: The Islamic University of Madinah; Edition: Year 4 – Issue 3 – Muharram 1392 AH / February 1972 CE.

10) *Ḥilyat al-Awliyā’ wa-Ṭabaqāt al-Aṣfiyā’* (The Adornment of the Saints and the Classes of the Pure), Abū Nuʿaym Aḥmad ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad al-Iṣbahānī (d. 430 AH); Publisher: Al-Saʿādah – near the Cairo Governorate, 1394 AH / 1974 CE.

11) *Rusūm al-Taḥdīth fī ʿUlūm al-Ḥadīth* [Conventions of Hadith Transmission in the Sciences of Hadith], Burhān al-Dīn Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn ʿUmar ibn Ibrāhīm ibn Khalīl al-Jaʿbarī (d. 732 AH); Editor: Ibrāhīm ibn Sharīf al-Mīlī; Publisher: Dār Ibn Ḥazm – Beirut, Lebanon; Edition: First, 1421 AH – 2000 CE.

12) Sunan Abī Dāwūd, Abū Dāwūd Sulaymān ibn al-Ashʿath al-Azdī al-Sijistānī (d. 275 AH); Editors: Shuʿayb al-Arna’ūṭ and Muḥammad Kāmil Qarah Ballī; Publisher: Dār al-Risālah al-ʿĀlamiyyah; Edition: First, 1430 AH – 2009 CE.

13) *Sharḥ Mushkil al-Āthār* [Explanation of the Problematic Hadiths], Abū Jaʿfar Aḥmad ibn Muḥammad ibn Salāmah al-Azdī al-Miṣrī al-Ṭaḥāwī (d. 321 AH); edited by Shuʿayb al-Arna’ūṭ; publisher: Mu’assasat al-Risālah; edition: 1st – 1415 AH / 1494 CE.

14) *Sharh Nukhbat al-Fikar fi Mustalahat Ahl al-Athar* [Commentary on the ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (Died: 852 AH); Editor: Muḥammad ʿAwwāmah; Publisher: Dār al-Rashīd – Syria; Edition: First, 1406 – 1986.

5) *Al-Taqyīd wa-al-Īḍāḥ: Sharḥ Muqaddimat Ibn al-Ṣalāḥ* [Restriction and Clarification: A Commentary on the Introduction by Ibn al-Ṣalāḥ], Abū al-Faḍl Zayn al-Dīn ʿAbd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn ibn ʿAbd al-Raḥmān al-ʿIrāqī (d. 806 AH); Editor: ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad ʿUthmān; Publisher: Muḥammad ʿAbd al-Muḥsin al-Kutbī (Proprietor of Al-Maktabah al-Salafiyyah, Medina); Edition: First, 1389 AH / 1969 CE.

6) *Al-Tamyīz*, Muslim ibn al-Ḥajjāj Abū al-Ḥasan al-Qushayrī al-Naysābūrī (d. 261 AH); Editor: Dr. Muḥammad Muṣṭafā al-Aʿẓamī; Publisher: Maktabat al-Kawthar – Al-Murabbaʿ – Saudi Arabia; Edition: 3rd, 1410 AH.

7) Al-Jami‘ al-Kabir – Sunan al-Tirmidhi; Muhammad ibn ʿIsa ibn Sawrah al-Tirmidhi, Abu ʿIsa (d. 279 AH); Editor: Bashar ʿAwwad Maʿrouf; Publisher: Dar al-Gharb al-Islami – Beirut; Year of Publication: 1998 CE.

8) The Concise Authentic Collection of Narrations from the Messenger of God (peace and blessings be upon him), his Sunnah and his days = Sahih al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah al-Bukhari al-Ju’fi, edited by: Muhammad Zuhair ibn Nasir al-Nasir, Dar Tawq al-Najat (photocopied from al-Sultaniyya with the addition of the numbering of Muhammad Fuad Abd al-Baqi), First Edition, 1422 AH.

Maktabat al-Īmān – Medina; Edition: First, 1412 – 1991.

19) *Musnad al-Bazzār* (published under the title *al-Baḥr al-Zakhkhār*), by Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Amr ibn ‘Abd al-Khāliq al-‘Atakī, known as al-Bazzār (d. 292 AH); edited by Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh, ‘Ādil ibn Sa‘d, and Ṣabrī ‘Abd al-Khāliq al-Shāfi‘ī; published by Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam (Madinah); first edition (publication spanned 1988–2009).

20) Musnad Abū Dāwūd al-Ṭayālisī, Abū Dāwūd Sulaymān ibn Dāwūd ibn al-Jārūd al-Ṭayālisī al-Baṣrī (d. 204 AH); Editor: Dr. Muḥammad ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī; Dār Hajar – Egypt; 1st Edition, 1419 AH / 1999 CE.

21) The concise authentic chain of transmission, transmitted by trustworthy individuals from trustworthy individuals to the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, by Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushayri al-Nisaburi (d. 261 AH), edited by: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, published by: Dar Ihya al-Turath al-Arabi – Beirut.

22) *Mashāriq al-Anwār ‘alā Siḥāḥ al-Āthār*, ‘Iyāḍ ibn Mūsā ibn ‘Iyāḍ ibn ‘Amrūn al-Yaḥṣubī al-Sabtī, Abū al-Faḍl (d. 544 AH); Publishers: Al-Maktabah al-‘Atīqah and Dār al-Turāth.

23) *Al-Muṣannaf fī al-Aḥādīth wa-al-Āthār* [The Classified Collection of Hadiths and Traditions], Abū Bakr ibn Abī Shaybah (ʿAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn ʿUthmān ibn Khawāstī al-ʿAbsī) (d. 235 AH); Editor: Kamāl Yūsuf al-Ḥūt; Publisher: Quintessence of Thought regarding the Terminology of the Scholars of Hadith], by ‘Ali ibn (Sultan) Muhammad—Abu al-Hasan Nur al-Din al-Mulla al-Harawi al-Qari (d. 1014 AH). Foreword by Sheikh ‘Abd al-Fattah Abu Ghuddah; edited and annotated by Muhammad Nizar Tamim and Haytham Nizar Tamim. Dar al-Arqam – Beirut, Lebanon.

15) *Al-Ḍu‘afā’ al-Kabīr* [The Comprehensive Book on Weak Narrators], Abū Ja‘far Muḥammad ibn ‘Amr ibn Mūsā al-‘Uqaylī al-Makkī (d. 322 AH); Editor: ‘Abd al-Mu‘ṭī Amīn Qal‘ajī; Publisher: Dār al-Maktabah al-‘Ilmiyyah – Beirut; Edition: First, 1404 AH / 1984 CE.

16) *Fath al-Mughith bi-Sharh Alfiyyat al-Hadith* by al-Iraqi; authored by Shams al-Din Abu al-Khayr Muhammad ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Bakr ibn Uthman ibn Muhammad al-Sakhawi (d. 902 AH); edited by Ali Husayn Ali; published by Maktabat al-Sunnah (Egypt), 1st edition, 1424 AH / 2003 CE.

17) Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal, Abu Abd Allah Ahmad ibn Muhammad ibn Hanbal al-Shaybani (Died: 241 AH); Editors: Shu‘ayb al-Arna’ut, ‘Adil Murshid, et al.; Supervised by: Dr. ‘Abd Allah ibn ‘Abd al-Muhsin al-Turki; Publisher: Mu’assasat al-Risalah; Edition: First, 1421 AH – 2001 CE.

18) *Musnad Isḥāq ibn Rāhwayh* — Abū Ya‘qūb Isḥāq ibn Ibrāhīm ibn Makhlad al-Ḥanẓalī al-Marwazī, known as Ibn Rāhwayh (d. 238 AH); Editor: Dr. ‘Abd al-Ghafūr ibn ‘Abd al-Ḥaqq al-Balūshī; Publisher:

Maktabat al-Rushd – Riyadh; Edition: First, 1409 AH.

24) *Al-Mūqiẓah fī ʻIlm Muṣṭalaḥ al-Ḥadīth* [The Awakener in the Science of Hadith Terminology], Shams al-Dīn Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʻUthmān ibn Qāymāz al-Dhahabī (d. 748 AH); edited by ʻAbd al-Fattāḥ Abū Ghuddah; Publisher: Maktabat al-Maṭbūʻāt al-Islāmiyyah, Aleppo; 2nd Edition, 1412 AH.

25) The Orientalist Perspective on the Sunnah and the Prophetic Biography; Author: Akram bin Diya' al-Umari; Publisher: Islamic University of Madinah, College of Da'wah.

26) *Al-Nukat al-Wafiyah bima fi Sharh al-Alfiyah*, Burhan al-Din Ibrahim ibn Umar al-Biqaʻi; Editor: Mahir Yasin al-Fahl; Publisher: Maktabat al-Rushd Publishers; Edition: First, 1428 AH / 2007 CE.

27) *Al-Nihayah fi Gharib al-Hadith wa-al-Athar* [The Ultimate Reference on Rare Terms in Hadith and Traditions], Majd al-Din Abu al-Saʻadat al-Mubarak ibn Muhammad ibn Muhammad al-Shaybani al-Jazari Ibn al-Athir (d. 606 AH); Publisher: Al-Maktabah al-ʻIlmiyyah – Beirut, 1399 AH / 1979 CE; Edited by: Tahir Ahmad al-Zawi and Mahmud Muhammad al-Tanahi.